وزير الخارجية السعودي قال في مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي «نتطلع للعمل مع إدارة ترامب لمكافحة داعش والحد من نشاط إيران في زعزعة المنطقة»

الجبير: التنسيق بين السعودية وتركيا قائم ومتين جدا

■ ترامب: سنتعاون مع حلفائنا بالخليج بقضايا الطاقة والإرهاب

قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أمس الثلاثاء، إن التنسيق بين المملكة وتركيا «قائم ومتين جدا».

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الفرنسي جان مارك آيرولت، في العاصمة السعودية، الرياض.

وأوضح الوزير أن بلاده «داعمة لأي جهود تؤدي إلى وقف إطلاق النار في سوريا، وتسهيل إدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق السورية».

وشدد الجبير على «دعم أي جهود تؤدي لاستئناف المفاوضات (السورية)، بناء على إعلان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن 2254، الذي ينص على أن يكون هناك مجلس انتقالي للحكم يدير أمور البلاد، والتوجه الى مستقبل جديد».

وأشار إلى أن «الهدف من مباحثات استانة التوصل لآلية وقف إطلاق النار وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية، ومن ثم الانتقال إلى جنيف، لبدء المشاورات السياسية تحت مظلة الأمم المتحدة».

وأكد الجبير أن «التنسيق بين السعودية وتركيا قائم ومتين جدا».

ويعتبر وقف إطلاق النار في سوريا، على رأس أجندة مباحثات أستانة، الرامية لتثبيت وقف إطلاق النار الساري (جزئيا) منذ 30 ديسمبر الماضي، بضمان كل من تركيا وروسيا، ومنع الخروقات لهذا الاتفاق.

الجبير مستقبلا نظيره الفرنسي

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

■ وزير الخارجية الفرنسي: مستعدون للتعاون مع السعودية في جميع المجالات

وفي السياق، اعرب الوزير السعودي عن تفاؤله بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب.

ولفت إلى أن بلاده «تتطلع للعمل مع إدارة ترامب لمواجهة التحديات في المنطقة والعالم، وخاصة مكافحة الإرهاب، والتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية».

وأعرب عن تأييد «مواقف ترامب في إعادة تأسيس أمريكا على مستوى العالم، لأن وجود فراغ يفتح المجال لدخول قوى الشر (لم يسمها)».

وتابع «نحن نتطلع للعمل مع إدارة ترامب لمكافحة داعش والحد من نشاط إيران في زعزعة وإثارة القلاقل في المنطقة».

فيما تابع الجبير انه ليس لدى بلاده أية شكوك حول قدرة زملائهم في الإدارة الأميركية على مواجهة الأزمات.

من جهة أخرى، قال الجبير، إن المملكة قدمت الدعم للبحرين بعد أن «طلبت الأخيرة ذلك، وهذا واجب. كما أضاف أن تدخل المملكة باليمن جاء بعد قرار من مجلس الأمن إثر الانقلاب، وأيضا بعد طلب رسمي من الحكومة الشرعية، لذلك فهو تدخل شرعي».

وأوضح الجبير بما يخص موضوع إيران، أن المشاكل بين المملكة وإيران بدأت منذ الثورة الإيرانية، وتفاقمت عندما تبنت إيران سياسة داعمة للإرهاب، وارتكبت جرائم حرب في سوريا والعراق، وأسست حزب الله في لبنان، أي بعد أن خالفت إيران الأعراف والأنظمة الدولية، وبعد أن قامت أيضاً بإمداد ميليشيات الحوثي في اليمن بالسلاح.

وأكد الجبير أن المملكة لم تقم يوما بعمل عدائي ضد إيران.

من جهته، قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت في المؤتمر الصحفي ان بلاده والسعودية تقودان معركة ضد الإرهاب والفكر المتطرف. وأكد ان السعودية تقف موقفا حازما ضد الإرهاب من خلال التحالفين الإسلامي والدولي.

وأضاف إيرولت أن الحلول السياسية الشاملة ضرورية لهزيمة داعش في العراق بشكل كامل. فيما أكد أنه لا يوجد حل سلمي دون قيام دولة فلسطينية على حدود الـ67.

من ناحية أخرى، تابع إيرولت أن الحل في سوريا يعتمد على انتقال سياسي وفق بيان جنيف والقرارات الدولية. وقال: نقالب باستئناف مفاوضات جنيف بشأن سوريا في أسرع وقت بإشراف أممي.

وأعلن الوزير الفرنسي ايضاً أنهم مستعدون للتعاون مع السعودية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.

وتابع إيرولت: سوف ننتظر لنرى سياسة إدارة ترمب بخصوص الإرهاب وما يجري في المنطقة.

وفي وقت سابق، قالت الخارجية الفرنسية في بيان، إن إيرولت «سيبحث خلال زيارته السعودية القضايا الإقليمية، ولا سيما الأوضاع في اليمن والعراق وليبيا وسوريا».

ولفت البيان إلى أن الوزير الفرنسي «سيؤكد الأولوية على التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعلى الشراكة الاستراتيجية القائمة بين فرنسا والسعودية».

وتأتي زيارة وزير الخارجية الفرنسي للرياض، بعد أسبوع، من زيارة الجبير لفرنسا.

من جهته تعهد الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، في خطته لقطاع الطاقة الأميركي، «بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة بالخليج، من أجل تطوير علاقات إيجابية بالطاقة، كجزء من الاستراتيجية ضد الإرهاب».

وأطلق الرئيس الأميركي، في خطته بعنوان «خطة الطاقة: أميركا أولا» وعوداً مرتفعة الطموحات، للقطاع الذي تصفه الخطة بأنه «جزء أساسي للحياة الأميركية، والعنصر الرئيسي باقتصاد العالم». متعهدا بالاستفادة من «ثروة غير مستغلة في قطاع النفط الصخري الأميركي، تقدر بنحو 50 تريليون دولار».

ويبني الرئيس على خطته للطاقة في بلاده وعدين آخرين، يحملان نفس القدر من التحدي، أولهما «رفع الأجور بقيمة 30 مليار دولار خلال 7 سنوات». والوعد الثاني ضمن خطة الوظائف على مستوى الولايات المتحدة بخلق «25 مليون فرصة عمل في 10 سنوات».

وإن كانت وعود ترمب المثيرة للجدل سياسيا واقتصاديا تتطلب تسريعا للحلول، فإن هذه الحلول ربما تكون معقدة في أسواق النفط، إذ إن مواجهة النفط التقليدي، الذي تدور مستويات أسعاره في الوقت الحالي عند 50 دولارا للبرميل، ويتوقع لها الصعود بالكاد إلى 60 دولارا، ستتطلب من ترمب ضخ جرعة إنعاش ضخمة في جسد النفط الصخري.

وسيتعين على الرئيس الأميركي تهيئة البيئة المناسبة لصعود الأسعار فوق 70 دولاراً للبرميل، وهو الحد الأدنى المقبول، بحسب الخبراء، من أجل عودة إنتاج النفط الصخري ذي الكلفة العالية، والذي يتطلب بالضرورة، سعراً مرتفعاً لتحقيق الأرباح، وعودة الإنتاج المكلف، وضمان استعادة الاستثمارات الأكثر حذراً عقب الخسائر التي مني بها هذا القطاع على وجه التحديد.

ونجحت السعودية ودول منظمة أوبك و11 دولة أخرى من بينها روسيا، في الاتفاق على خفض إنتاج النفط التقليدي، إلى مستويات تجعل من الأسعار في حدود بين 50 دولارا و60 دولارا، بعد أن هوت الأسعار إلى مستويات سابقة وصلت إلى أقل من 30 دولارا.

ويؤكد الرئيس الأميركي دونالد ترمب، في ملخص خطته لقطاع الطاقة، أن إدارته «ستتعاون مع حلفائها في الخليج من أجل تطوير علاقات إيجابية بالطاقة كجزء من الاستراتيجية ضد الإرهاب».

ومن غير المعلوم كيف ستكون خطة الرئيس ترمب لاستغلال ثروات بلاده من النفط الصخري، الذي يتطلب سعراً مرتفعاً في أسواق النفط، والتي باتت لا تعول كثيراً على معدلات النمو الاقتصادي الهشة.

الرئيس هادي يحث على تفعيل دور القضاء في البلاد

اليمن: الحكومة تحتج رسمياً على لقاءات ولد الشيخ بصنعاء

الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي

المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد

عدن – «وكالات»: حث الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، أمس الثلاثاء، الحكومة، على تفعيل دور الأجهزة القضائية في البلاد التي تشهد حربا منذ قرابة عامين.

جاء ذلك خلال لقائه وزير العدل خالد باجنيد، في العاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة آلية تعزيز أداء السلطة القضائية وعودة العمل في المحاكم، والبت في قضايا المواطنين، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الحكومية «سبأ».

وأكد هادي في اللقاء ضرورة تفعيل دور الأجهزة القضائية المختلفة لممارسة مهامها، والفصل في القضايا المتراكمة المتصلة بحياة المواطنين، بما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الذي يتطلع إليه المواطن.

وشدد الرئيس اليمني على أهمية نزول المختصين إلى المصالح والسجون، من أجل الفصل في الحالات وتقييمها، والبت في القضايا الجسيمة والعاجلة، المتصلة باستتباب الأمن بدرجة رئيسية.

كما ركز على اهتمام الدولة بتأمين احتياجات ومتطلبات الأجهزة القضائية وتوفيرها، بما يسهل قيام المحاكم بمهامها لتحقيق العدل.

ولفت إلى أن «دور القضاء، ضرورة ملحة للنهوض بواقع أي مجتمع باعتبار، أحد ركائز السلطات الثلاثة، التي بتواجدها يستقيم حال الوطن والمواطن».

ويعاني الجانب القضائي في اليمن ضعفاً شديداً، تأثر سلبا بسبب الحرب المستمرة في البلاد.

وتشهد عدة محافظات يمنية، بينها مناطق محاذية للحدود السعودية، حربا منذ قرابة عامين بين القوات الموالية للحكومة اليمنية من جهة، ومسلحي جماعة «انصار الله» (الحوثيين) والرئيس السابق، علي عبد الله صالح.

من جهتها قدمت الحكومة الشرعية احتجاجا رسميا للمبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على اللقاءات التي عقدها في صنعاء مع شخصيات انقلابية لا علاقة لها بمشاورات السلام.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني، عبدالملك المخلافي، في تصريحات صحافية، إن بعض لقاءات المبعوث الأممي في صنعاء غير مقبولة وتتناقض مع التزاماته كمبعوث، رغم تصريحه الإيجابي بان الأمم المتحدة لا تعترف إلا بالحكومة الشرعية.

والتقى المبعوث الأممي خلال زيارته إلى صنعاء هشام شرف، وزير خارجية حكومة الانقلابيين، الذي اعتبر ولد الشيخ أحمد انه التقاه بصفته الحزبية.

هذا وجدد المبعوث الأممي إلى اليمن دعوته للعودة السريعة لوقف الأعمال العدائية، مشيرا إلى انها ستتبع بفترة تحضيرية لمدة اسبوعين تهدف إلى وضع خطة تنفيذ مشتركة لضمان نجاحها واستمرارها والالتزام بها من قبل جميع الأطراف بهدف التمهيد لمفاوضات تفضي إلى حل سلمي.

وحث ولد الشيخ ميليشيات الحوثي والمخلوع صالح على تقديم خطة امنية وبدء مناقشات تفصيلية بشأن انسحاب الميليشيات وتسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة.

واعتبر المبعوث الأممي ان تلك الخطوة ستشكل جزءا أساسيا من اتفاق السلام الشامل الذي تسعى الأمم المتحدة للتوصل إليه، موضحا ان اي تاخير في هذا الإجراء سيقوض جهود تحقيق السلام، وسيؤدي لتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

ملك الأردن في موسكو اليوم لبحث ملفي سوريا والإرهاب

ملك الأردن والرئيس الروسي في لقاء سابق

موسكو – «وكالات»: يزور العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، اليوم الأربعاء، موسكو بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لإجراء مباحثات حول الأزمة السورية ومحاربة الإرهاب، على ما أفاد بيان رسمي أمس.

وقال الديوان الملكي الأردني في بيان، إن عاهل الأردن سيزور، الأربعاء، موسكو لإجراء مباحثات مع الرئيس بوتين، تركز على «تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، لا سيما الأزمة السورية وعملية السلام». كما سيبحث الجانبان «جهود محاربة الإرهاب وعصاباته»، و«العلاقات بين البلدين، وآخر المستجدات الإقليمية والدولية».

بدوره، أعلن الكرملين أن العاهل الأردني سيزور موسكو لبحث خطوات مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بوتين. وذكر الكرملين في بيان أن الزعيمين سيبحثان أيضاً التعاون الاقتصادي.

من جهة أخرى، يلتقي وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، في موسكو، الثلاثاء، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)، إن الصفدي ولافروف يبحثان «العلاقات الثنائية والأزمة السورية والقضية الفلسطينية وجهود السلام المبذولة وتطورات الوضع في المنطقة».